المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

مصير الأغوار بين المقترح الأميركي والأمر الواقع الإسرائيلي

خالد وليد محمود | يناير ٢٠١٤

مصير الأغوار بين المقترح الأميركي والأمر الواقع الإسرائيلي

سلسلة: تقييم حالة

خالد وليد محمود | يناير ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٤

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحـة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة ١

توقيت طرح مشروع قانون ضم الأغوار ومبرراته ٢

الإجراءات الإسرائيلية للسيطرة على منطقة الأغوار ٤

غور الأردن بين سياسات الضم الإسرائيلية أو الانسحاب ٩

الأغوار والموقف الإسرائيلي: الأمن أولًا ١٠

خلاصة ١٣

مقدمة

عاد الحديث مجددًا عن مسألة السيطرة الإسرائيلية على منطقة غور وداي الأردن إثر المساعي التي يقودها وزير الخارجية الأميركي جون كيري للتوصل إلى تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ ما أثار جدلًا ونقاشًا واسعين في المؤسسات الأمنيّة والسياسيّة والإعلامية داخل إسرائيل بشأن أهمية منطقة الأغوار الإستراتيجية والأمنية والاستيطانية، إلى أن وصل الأمر حدّ طرحه في الكنيست كمشروعِ قانونٍ لفرض السيادة الإسرائيلية عليها من خلال ضمّ المستوطنات الموجودة فيها. وقد أقرّت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سنّ القوانين في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ مشروع قانون يقضي بضم المستوطنات في الأغوار من خلال فرض القانون الإسرائيلي عليها على غرار شرق القدس وهضبة الجولان المحتلتين. وفي حال إقرار هذا المشروع، فإنّ جميع المستوطنات المقامة في غور الأردن ستكون جزءًا من أراضي دولة إسرائيل، ما يمنع على الحكومة من التنازل عنها.

وكانت عضو الكنيست ميري ريجب، من حزب الليكود، قد قدّمت الاقتراح، مشيرةً إلى أنه في حال الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية والاعتراف بها دوليًا فإنّ إسرائيل يجب ألا تتخلى عن المستوطنات في الأغوار، وعليها ضمّها مع الشوارع والطرقات المؤدّية إليها.

تسلّط هذه الورقة الضوء على مغزى طرح مشروع القانون وتوقيته، في ظل النقاش السياسي والإعلامي المحتدم حول المقترحات الأميركية التي قدمت بشأن منطقة الأغوار. وتهتم أساسًا برصد الأسباب التي تسوقها إسرائيل لتبقي سيطرتها على تلك المنطقة، من دون التطرق إلى خلفيات مشروع القرار والأهداف التكتيكية أو الحزبيّة لمقدميه في ضوء التنافس بين حزبيّ الليكود وإسرائيل بيتنا، أو مدى نجاح إقراره في الكنيست.

توقيت طرح مشروع قانون ضم الأغوار ومبرراته

سواء جرت الموافقة على مشروع قانون ضم مستوطنات منطقة الأغوار وإقراره في الكنيست ليصبح ساري المفعول أو لا، فإنّ التوقيت الذي جاء التصديق[1] فيه على المشروع يعطيه أهمية خاصةً ومعنى مختلفًا. ويمكن قراءته وفهمه في سياق عددٍ من الاعتبارات – فضلًا عن ارتباطه بمصالح إسرائيل الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية – وهي:

أولًا: يأتي مشروع قرار ضم الأغوار في ظل استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية الولايات المتحدة ووساطتها، ومن ثمّ، جاء تحريك هذا المشروع كخطوة استباقية في ظل ما يرشح من معلومات بأنّ واشنطن جهّزت "اتفاق إطار" للتسوية النهائية عرضها وزير الخارجية الأميركي جون كيري على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتم رفضها. ويمكن ملاحظة أنّ ثمة إصرارًا إسرائيليًا على أن يبقى غور الأردن تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، بينما تضغط الإدارة الأميركية في اتجاه اقتراح قوات أميركية أو دوليّة[2] تساعد في الحفاظ على الأمن في تلك المنطقة، أو إبقاء تل أبيب سيطرتها على بضع نقاط إستراتيجية وبوجود رقابة قوة دولية[3]. وتنص خطة كيري على "إخلاء كافة المستوطنين في منطقة الأغوار وتواجد جنود أميركيين على طول الحدود مع الأردن، ومن ثمّ، إنشاء معابر

---

[1] يرى الاقتراح أنّ "منطقة الأغوار هي خط الدفاع الأول عن أمن إسرائيل على حدودها الشرقية، وأنه لا بد من ضم المستوطنات والشوارع التي تربطها". انظر: "لجنة وزارية إسرائيلية تقر ضم غور الأردن"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/١٢/٢٩، في:

http://www.aljazeera.net/news/pages/72ae4066-594d-42f1-b937-875d7e05bccd

[2] تقضي الخطة الأميركية بنشر أنظمة متطورة للدفاع والمراقبة في غور الأردن على طول الحدود بين الضفة الغربية والأردن في حال انسحاب إسرائيلي من هذه المنطقة. انظر: "إسرائيل ترفض مقترحات أميركية بشأن غور الأردن"، **الرأي** الأردنية، ٢٠١٤/١/٥، في:

http://www.alrai.com/article/625213.html

[3] صرّح وزير العلاقات الدولية في حكومة بنيامين نتنياهو في ٢٠١٣/١/٥ أنّ إسرائيل ترفض مقترحات الولايات المتحدة بشأن ضمان أمن وادي الأردن، قائلًا إنّ "الأمن يجب أن يبقى بأيدينا"، معتبرًا أنّ "كل الذين يقترحون حلًا يقضي بنشر قوة دولية أو شرطيين فلسطينيين أو وسائل تقنية لا يفقهون شيئًا في الشرق الأوسط". انظر: "إسرائيل ترفض مقترحات واشنطن حول أمن غور الأردنية"، **الوطن العربي**، ٢٠١٣/١/٥، في:

http://www.alwatanalarabi.com/article/42672

حدودية بين الأردن وفلسطين يكون فيها تواجد أمني أميركي"[٤]. وقد تم رفض هذه المقترحات من قبل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني[٥].

ثانيًا: سعي الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لدفع الفلسطينيين نحو تقديم مزيدٍ من التنازلات، مما سيعطيها مكاسب مستقبلية في مسيرة المفاوضات النهائية ويعزز "شعبيتها" انتخابيًا لدى أنصار حزب الليكود والشارع الإسرائيلي بصفة عامة.

ثالثًا: فرض واقعٍ جديدٍ على الأرض بحيث تصبح معه العودة إلى حدود ١٩٦٧ مستحيلة. ومن ثمّ، فإنّ عودة الحديث عن السيطرة الإسرائيلية على الأغوار، وإعادة طرح فرضيات أمنية كانت قد طرحت مباشرة بعد حرب عام ١٩٦٧، تنسجمان مع جوهر الإستراتيجية الاستيطانية الإسرائيلية والفكر الصهيوني لإحكام السيطرة على الأرض الفلسطينية، ومنع التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية، ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ويشكّل هذا الوضع مخرجًا ومبررًا للحكومة الإسرائيلية لعدم التوقيع على أي حل نهائي مع الفلسطينيين، وقد يؤدي ذلك إلى تفجير مسار المفاوضات[٦]. كما أنّ ثمة اقتناعًا راسخًا لدى معسكر اليمين الإسرائيلي بضرورة فرض خطوات أحادية الجانب بما يجنبهم الضغوطات الأميركية، وفي الوقت نفسه يقوّض أي فرصة للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة.

---

[٤] "النقاط التسع بعد تعديلها في خطة كيري"، **الحياة الجديدة**، ٢٠١٤/١/١، انظر:

http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=224495&cid=3168

[٥] اعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنّ "المصلحة الإسرائيلية في غور الأردن ليست أمنية بل اقتصادية"، وقال إنّ المداخيل الإسرائيلية من التمور والتماسيح والطيور في الغور تصل إلى ٦٢٠ مليون دولار في السنة. وقد رفض عباس وجود أيّ قوات إسرائيلية في غور الأردن، مؤكدًا "تمسكه بسيادة دولة فلسطين على كامل أرضها ومياهها وثرواتها وسمائها وهوائها وحدودها ومعابرها". انظر: "السهل الخصيب الذي قد يفجر المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية"، **القدس العربي**، ٢٠١٣/١١/١٢، في:

http://www.alquds.co.uk/?p=102816

[٦] تشير مصادر بأنّ نتنياهو يسعى لكسب الوقت كي يتمكن من إنهاء مشروع بناء ٥٠ ألف وحدة سكنية استيطانية أقرتها حكومته في وقت سابق حتى نهاية عام ٢٠١٤. انظر: "كواليس كيري: الإقامة للاجئين لا يحملون جنسيات أخرى"، **القدس العربي**، ٢٠١٤/١/٥، في:

http://www.alquds.co.uk/?p=120124

الإجراءات الإسرائيلية للسيطرة على منطقة الأغوار

تعتبر منطقة الأغوار بمنزلة الشريط الحدودي الشرقي للضفة الغربية، وتمتد على طول ١٢٠ كيلومترًا من منطقة عين البيضاء جنوبي بيسان في الشمال حتى منطقة عين جدي في الجنوب، ويتراوح عرضها من ٥ كيلومترات إلى ٢٥ كيلومترًا. وتضم أكثر من ربع أراضي الضفة (٢٨%)، ويعيش فيها أكثر من ٧٠ ألف فلسطيني موزعين على ٢٧ تجمعًا، على مساحة تقدر بحوالي ١٠ آلاف دونم. وتتبع المنطقة إداريًا لثلاث محافظات، هي: محافظة طوباس (الأغوار الشمالية)، ومحافظة نابلس (الأغوار الوسطى)، ومحافظة أريحا (الأغوار الجنوبية). وبالمقابل، أقام الاحتلال ٢٨ مستوطنة في الأغوار، ويعيش فيها اليوم نحو ٧٠٠٠ مستوطن يسيطرون على الموارد الاقتصادية والمائية كلها[٧].

عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد وضع "مشروع آلون" عام ١٩٦٧ على إطباق سيطرتها على منطقة الأغوار، فقد تبنت نظرية وزير الخارجية آنذاك يغال آلون بشأن الأهمية الأمنية لغور الأردن، ومفادها: "لكي يتحقق الدمج بين حلم سلامة البلاد، وإبقاء الدولة يهودية، يجب فرض نهر الأردن كحدود شرقية للدولة اليهودية"[٨]. واعتبرت جميع الحكومات الإسرائيلية منذ ذلك الوقت منطقة الأغوار بمنزلة "حدود" شرقيّة لإسرائيل، وسعت لضمها. وأعلنت عن أغلبية أراضي الأغوار على أنها أراض تابعة لدولة إسرائيل، والتي جرى ضمها إلى مناطق النفوذ التابعة للمجالس الإقليمية المعروفة باسم "عرفوت هيردين"

---

[٧] "الأغوار .. البقرة الصفراء الجديدة لإسرائيل"، أطلس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤/١/١، انظر:

http://atls.ps/ar/index.php?act=post&id=3393

[٨] يقضي مشروع آلون بإقامة استيطان إستراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، ويحاول تجنب المناطق المأهولة (أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان). ويسعى للوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب والمحاصرة من جميع النواحي إلى إسرائيل. ورأى آلون أنّ حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع من وجهة النظر الإستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة، وتشكل حدودًا سياسية. لذا اقترح ضم أراضٍ بعمق ١٠–١٥ كيلومترًا على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة غوش عتصيون ومنطق اللطرون. انظر: "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة .. واقع وإشكاليات"، **الجزيرة نت**، ٢٠٠٤/١٠/٣، في:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/27e2c46e-0609-48e5-9557-9d44568276c5

و"ميجلوت" التي تعمل في إطارها معظم المستوطنات في المنطقة[٩].

أما في إطار اتفاقية أوسلو، فجرى تعريف منطقة الأغوار – باستثناء جيب يضم أريحا والمساحات التي تحيط بها – بأنها مناطق (ج)، والتي تسيطر عليها إسرائيل سيطرة تامة. ومنذ ذلك الوقت، تتوالى تصريحات القادة الإسرائيليين بأنّ الأغوار ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية في أي تسوية مستقبليّة.

لقد أعلنت السلطات الإسرائيلية فور احتلالها الضفة الغربية المناطق المحاذية لنهر الأردن (٤٠٠ ألف دونم) مناطق عسكرية مغلقة يحظر على الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني أو غير ذلك فيها، وأنشأت ٩٠ موقعًا عسكريًا[١٠].

وبعد ذلك، تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ما قاله "يغال آلون" في نظريته على أساس خلق وجود إسرائيلي مدني – إضافة للوجود العسكري – بواسطة نقاط استيطانية، على أن يشكّل غور الأردن تواصلًا جغرافيًا بين بيسان وصحراء النقب. وهذا ما تم فعلًا من خلال شارع ٩٠ الذي يعد جهة الربط بين المستوطنات المقامة على أراضي غور الأردن في الضفة الغربية وبيسان داخل الخط الأخضر، بعد أن عُزل غور الأردن عزلًا كليًا عن محيطه الفلسطيني، وأصبح تعامل الاحتلال معه على أرض الواقع من خلال أربعة حواجز عسكرية ثابتة تفصله عن الضفة الغربية وكأنه جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل[١١].

ومنذ عام ١٩٦٧، بدأت السلطات الإسرائيلية خطة ممنهجة تستهدف إفراغ الأغوار من سكانها الفلسطينيين، وإحكام السيطرة على الأرض والموارد تمهيدًا لاستيطانها واستثمارها. واتبعت سلسلة من الخطوات بدءًا بنهب أملاك النازحين، وزيادة مساحات الأراضي التي تسيطر عليها لتصل إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه فعليًا قبل عام ١٩٦٧، وخلق مناطق عسكرية مغلقة. وحسب تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"، فإنه خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ هدمت الإدارة المدنية بصفة متكررة مباني في التجمعات البدوية في هذه المناطق، على الرغم من أنّ

---

[٩] فادي نحاس، **إسرائيل والأغوار** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢)، ص ٢٥.

[١٠] عبد الستار شريدة، "الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب"، مركز الشرق العربي، آب/ أغسطس ٢٠١٠، انظر:

http://www.miftah.org/arabic/Docs/Reports/2013/Other/JordanValley082010.pdf

[١١] المرجع نفسه.

بعضها أُقيم قبل عام ١٩٦٧. وتحتل المستوطنات والمجلس الإقليمي الاستيطاني مساحة ١،٣٤٤،٣٣٥ دونمًا؛ أي ما يعادل ٨٣,٤% من أراضي المنطقة المعنية، و٢٤% من مساحة الضفة الغربية، و٩٥% من أراضي المنطقة (ج) في الأغوار[١٢].

كما قامت إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧ بمصادرة الأراضي الزراعية وأملاك الغائبين والأراضي الوقفية الإسلامية والمسيحية في غور الأردن استنادًا إلى القانون الذي أقرته في عام ١٩٥٠ بمصادرة أملاك الغائبين الفلسطينيين ممن لجأوا إلى الأردن في أعقاب الحرب، وما تبع ذلك من إجراءات وضغوط تهدف لاقتلاع المواطنين الفلسطينيين من أرضهم[١٣]. كما سيطرت إسرائيل على معظم مصادر المياه في المنطقة، وتخصِّصها للاستعمال الحصري تقريبًا للمستوطنات. وتجري معظم عمليات التنقيب عن المياه في مناطق الضفة الغربية (٢٨-٤٢%) في غور الأردن. وتستخرج إسرائيل من عمليات التنقيب المذكورة نحو ٣٢ مليون متر مكعب سنويًا؛ معظمها مخصص للاستعمال من قبل المستوطنات. وتصل مخصصات المياه لمصلحة ٩٤٠٠ مستوطن في المنطقة – الناتجة من عمليات التنقيب عن المياه من نهر الأردن والمياه العادمة ومجمعات المياه الاصطناعية – إلى حوالي ٤٥ مليون متر مكعب سنويًا. ويتيح هذا التخصيص للمستوطنين تطوير الزراعة بصورة مكثفة، على مدار فصول السنة، والتي يخصص معظم إنتاجها للتصدير. وتساوي كمية المياه المخصصة للمستوطنات من حيث الحجم نحو ثلث كمية المياه المتوافرة لنحو ٢,٥ مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية. إنّ السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه في المنطقة أدت إلى جفاف جزء من الآبار الفلسطينية وتقليص كميات المياه التي يمكن استخراجها من آبار أخرى وينابيع في المنطقة. ويصل مجموع كميات المياه التي استخرجها الفلسطينيون في المنطقة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣١ مليون متر مكعب فقط، وهي كمية تقل بنحو ٤٤% عن الكمية التي استخرجها الفلسطينيون في المنطقة قبل "اتفاقية أوسلو" في عام ١٩٩٣. ويضطر الفلسطينيون بسبب نقص المياه إلى ترك الأراضي الزراعية التي كانوا يزرعونها في الماضي والانتقال إلى

---

[١٢] "غور الأردن"، تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسليم"، انظر:

http://www.btselem.org/arabic/topic/jordan_valley

[١٣] المرجع نفسه.

زراعة ذات أرباح أقل. إنّ نسبة استغلال الأراضي الزراعية في منطقة أريحا أقل مقارنة مع بقية المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية؛ أي بمعدل ٤,٧% مقابل ٢٥%[١٤].

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيطرة إسرائيل على معظم أراضي المنطقة يحول دون التوزيع المتساوي لموارد المياه بين البلدات الفلسطينية المختلفة أو نقل المياه إلى بلدات فلسطينية خارج المنطقة. وتصل معدلات استهلاك المياه في التجمعات البدوية في المنطقة إلى المستوى الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة بالنسبة إلى المناطق المنكوبة.

يتضح من السلوك الميداني للجيش الإسرائيلي أنّ إسرائيل لا ترى في الأغوار وحدة جغرافية واحدة مع باقي مناطق الضفة الغربية. ومن ثمّ، فإنّ الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الأغوار، ويمتلكون أراضي زراعية في مجالها، جرى فصلهم عن أراضيهم، وفقدوا مصادر رزقهم.

[١٤] المرجع نفسه.

خريطة تبين المساحة الأصلية لمنطقة الأغوار (اللون الأزرق) قبل توسيعها من قبل إسرائيل[١٥]

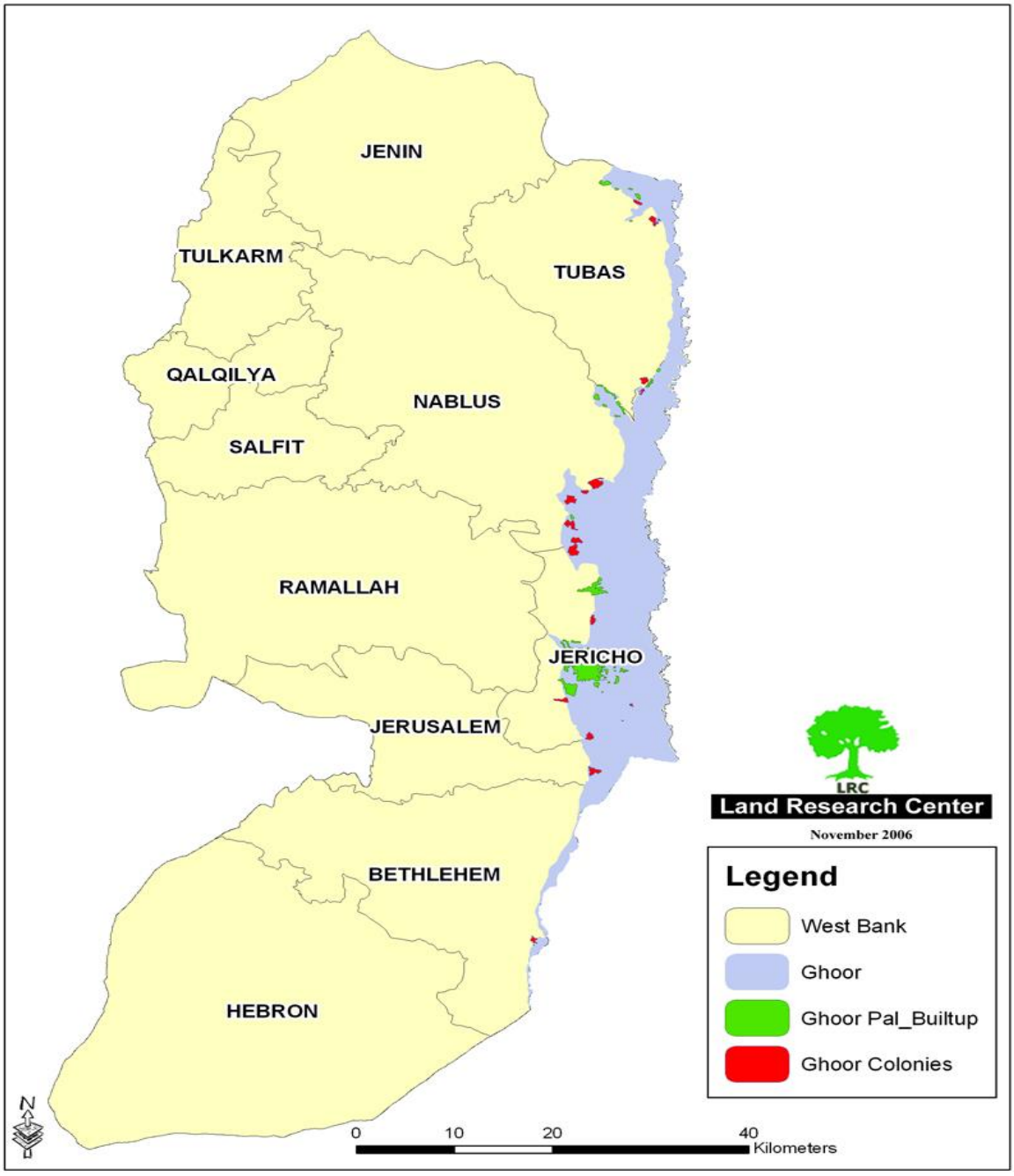

[١٥] مركز أبحاث أراضي القدس، انظر:

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1182

غور الأردن بين سياسات الضم الإسرائيلية أو الانسحاب

خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، برزت وجهات نظر مختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي بشأن مسألة الضم أو الانسحاب من منطقة الأغوار؛ وهي فرضيات أصبحت رائجة في الخطاب الإسرائيلي الرسمي والإعلامي، ووردت على لسان قادتها وخبرائها الأمنيين أو السياسيين، وجرت مناقشتها وتداولها في أروقة مراكز البحث المتخصصة.

١. تنطلق وجهة النظر الأولى من اعتبارات الأمن والدفاع؛ وتطالب بضم الأغوار وإبقاء الوجود الأمني العسكري الإسرائيلي عليها، والعمل على تقنين السيطرة، وإفراد موازنات مالية لتطويرها من باب أنّ أهم ركيزتين تستند إليهما المنظومة الأمنية الإسرائيلية، في ظل التطورات الحاصلة في العالم والمتغيرات الإقليمية والتحولات الإستراتيجية، هما العمل على تحييد الجبهة الجنوبية مع مصر، والشرقية مع الأردن. لقد شكّل غور الأردن بالنسبة إلى المنظومة العسكرية الإسرائيلية خط الدفاع الأول عن إسرائيل، وكان المبرر الرئيس وراء هذه الفرضية هو: مواجهة مخاطر قيام "جبهة" تضم كل من العراق والأردن ولاحقًا سورية واليمن والسعودية. وطالما حذر العديد من دعاة عدم الانسحاب من الأغوار من بلورة هذه الجبهة أو تشكلها، مذكرين بحرب عام ١٩٤٨ حين شكلت الجيوش السوريّة والأردنيّة والعراقيّة أولى الجبهات التي حاربت إسرائيل من جهة الشرق. وظلّ هاجس تكوين جبهة عربية موحدة تضم تلك الدول، وربما تضم السعودية واليمن ودولًا أخرى أيضًا، هو الذي يشكل جوهر الموقف الأمني الإسرائيلي الصارم في السيطرة على غور الأردن.
٢. تقول وجهة النظر الثانية بإمكانية الانسحاب من الأغوار، بعد التحولات والتغيرات الجيوستراتيجية التي طالت المنطقة كلها مع تطور التكنولوجيا العسكرية وأساليب القتال وتراجع أهمية الأرض في المفهوم الأمني، وهو ما أدى إلى تقليل أهمية السيطرة على الأغوار لزوال الأهمية الإستراتيجية التي كانت تحظى بها سابقًا[١٦]، وزوال تهديدات تعرّض إسرائيل لهجوم بري واسع النطاق من قبل "الجبهة الشرقية" بعد معاهدات السلام مع مصر والأردن والاتفاقيات الأمنية والسياسية مع الفلسطينيين وإخراجهم من

[١٦] قال الرئيس السابق لجهاز المخابرات الإسرائيلية الخارجية "الموساد" مئير داغان، في تصريحات نشرت في ٢٠١٤/١/٥، إنه لا حاجة أمنية لإسرائيل في منطقة غور الأردن، وما ينتج من حكومة نتنياهو هو اعتبارات سياسية وليست أمنية. انظر: "داغان: لا حاجة أمنية لإسرائيل في غور الأردن"، وكالة المحرر للأنباء، في: http://goo.gl/sHMIFu

دائرة الحرب والمواجهة، وتفكك الخطر القادم من العراق، وباتت سورية منهكة جراء أزمتها منذ آذار/ مارس ٢٠١١. ومن ثم، فإنّ التهديدات العسكرية التي ستضطر إسرائيل لمواجهتها في المستقبل تنحصر في مواجهة تقع خارج إطار الحرب النظامية الكلاسيكية، ويكون رحاها الفضاء وأسلحتها والصواريخ بعيدة المدى والطائرات. وهذا ما يجمع عليه لفيف من خبراء الأمن الإسرائيليين الذين يدعون لمراجعة "النظرية الأمنية الإسرائيلية" بعد تغيير المعادلة لمصلحة إسرائيل. وهذا ما أدى – أيضًا – إلى تراجع مكانة الأرض في الحسابات الأمنيّة والدفاعيّة، بما في ذلك "أرض الغور والمناطق المطلة عليها والمتاخمة لها". وبهذا، فلا ترى وجهة النظر هذه مانعًا للانسحاب الإسرائيلي من الأغوار مع إبقائها خارج الجدار الفاصل المقام حاليًا بالقرب من أريحا ضمن ترتيبات أمنية معينة.

٣. ثمة وجهة نظر ترى بأنّ بقاء الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية هو أمر ضروري وحيوي ويساهم في الحفاظ على العمق الإستراتيجي لإسرائيل، وتطوير اقتصادها ومجالها البيئي[١٧]. وبالإضافة إلى ما تحظى به هذه المنطقة من أهمية اقتصادية، فهي ترقد على بحيرة من المياه تشكّل ثلثي احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية، وتسيطر المستوطنات على نصف الأراضي في المنطقة التي يقطنها آلاف الفلسطينيين. وبهذا، تدرك إسرائيل أنّ مجال التطوير في الأغوار مع وجود مصادر مياه وأراضٍ خصبة يجعل السيطرة عليها – من وجهة النظر هذه – أساسية لإنشاء مشاريع صناعيّة وسياحيّة.

الأغوار والموقف الإسرائيلي: الأمن أولًا

بيّنت المباحثات التي جرت خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بأنّ الموقف الإسرائيلي بقي متعنتًا بشأن بقاء السيطرة العسكرية – الأمنية الإسرائيلية على طول منطقة الأغوار في أي اتفاق مستقبلي بين الجانبين. وهذا ما أكّد عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مؤخرًا بقوله "سأوقع على

[١٧] نحاس، ص ٦٠.

تسوية دائمة مع الفلسطينيين فقط إذا شملت بقاء إسرائيل في غور الأردن"[١٨]. ومن ثمّ، فإنّ حكومة نتنياهو تتبنى شعار "التسوية المستندة إلى أمن إسرائيل" استمرارًا لتراث اتفاقيات أوسلو.

وقد خاطب نتنياهو سابقًا – في أيار/ مايو ٢٠١١ – الكونغرس الأميركي بشأن هذا الموضوع قائلًا إنّ "إسرائيل لن تعود إلى حدود ١٩٦٧ التي لا يمكن الدفاع عنها"، و"لن تسلِّم أبدًا وادي الأردن. ولن توافق إسرائيل أبدًا على الانسحاب من وادي الأردن بموجب أي اتفاقية سلام توقع مع الفلسطينيين"، وإنّ "من الحيوي – من الحيوي على الإطلاق – أن تحتفظ إسرائيل بوجود عسكري طويل الأمد على امتداد نهر الأردن"، وإنّ "الأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية والوطنية الحاسمة (سوف) يتم ضمها ضمن الحدود النهائية لإسرائيل" في أي اتفاق مع الفلسطينيين[١٩]. وفي اللقاء مع المفاوضين الفلسطينيين قبل فترة، قال المحامي إسحاق مولخو إنه – حسب نتنياهو – ستبقي إسرائيل على وجود في غور الأردن لفترة زمنية معينة. ومن ثم أعلن نتنياهو عن إقامة جدار أمني في غور الأردن[٢٠].

ومن اللافت أنّ معدي مشروع قرار ضم الأغوار الذي صدّقه الكنيست في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر جرى تبريره بالاعتماد على اقتباس قاله رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين، في آخر خطاب له قبل اغتياله عام ١٩٩٥: "إن الحدود الأمنية لدولة إسرائيل سوف تقع في وادي الأردن"[٢١].

يرجِّح النقاش الدائر حول الأغوار في ظل الحديث عن استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وجهة النظر التي ترى أنّ بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية سوف يشكِّل أساسًا لأي تسوية محتملة عند التفاوض مع الفلسطينيين في القضايا النهائية، وقد يمكّن المفاوض الإسرائيلي من تشكيل ضغط على

---

[١٨] رؤبين بدهتسور، "يمكن النزول عن غور الأردن"، **القدس العربي**، ٢٠١٣/١٢/٢٣، انظر:

http://www.alquds.co.uk/?p=116601

[١٩] نقولا ناصر، "ضم الأغوار في سياق سوابق الضم"، **فلسطين**، ٢٠١٤/١/٣، انظر:

http://felesteen.ps/details/news/107360

[٢٠] سارة ليفوفيتش– دار، "غور الأردن .. منطقة أمنية حيوية لإسرائيل أم موضع خلاف؟!"، **الحياة الجديدة**، ٢٠١٣/١١/١٣، انظر:

http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=8&id=220672&cid=3123

[٢١] نقولا ناصر.

الجانب الفلسطيني وقبوله ببقائها تحت السيادة الإسرائيلية، أو حتى استخدام ذلك وسيلة ضغط على الدولة الفلسطينية المستقبلية في حال شهدت العلاقات الثنائية أي أزمات لاحقة. وهذا يتناغم مع الأطروحات السياسية التي نضجت خلال العقدين الأخيرين في إسرائيل والتي تقول بضرورة "تسوية إقليمية معتدلة" تأخذ فيها منطقة الأغوار موقعًا إستراتيجيًا لفترة محدودة من دون ضمها نهائيًا للسيادة الإسرائيلية[٢٢]، مع إبقاء قوات دولية لحفظ أمن إسرائيل، وبشكل يدفع لفرض شكل من أشكال التداخل بين الوضع الأردني والوضع الفلسطيني بصيغة وحدوية سواء كانت كونفيدرالية أو فيدرالية، وذلك من "أجل التخلص أيضًا من هاجس الأمن أولًا، ومن إشكالية القدس والمقدسات التي ستبقى ضمن السيادة الإسرائيلية مع ترتيبات تتعلق بوصول الفلسطينيين إليها"[٢٣]. وهذا ما يعيد إلى الأذهان الطرح الإسرائيلي (القديم المتجدد) المتعلق بما يسمى "الخيار الأردني" في التسوية؛ أي قيام كيان فلسطيني ممتد على ضفتي الأردن تحت سيطرة أردنية، بما يشكل منطقة عازلة Buffer Zone.

لقد تداولت العديد من وسائل الإعلام الإسرائيلية التصور الأميركي الجديد الذي جاء به وزير الخارجية الأميركي جون كيري في زيارته للمنطقة بأنه ينطوي على استجابة مبطّنة للرؤية الإسرائيلية، ويقوم على إدخال الأردن طرفًا ثالثًا لإدارة غور الأردن، مع إبقاء مفاتيح السيطرة الحقيقية وحصر الوجود العسكري في الغور بإسرائيل[٢٤]. ويخدم هذا بالأساس تطلعات حزب الليكود الذي يهدف إلى التوسّع على حساب الجغرافيا الفلسطينية مع الحفاظ على نقاء الدولة ويهوديتها. وبناء عليه، يرى دعاة هذا الخيار من الإسرائيليين أنّ انضمام الفلسطينيين لشرق الأردن يصبّ في النهاية في خدمة المشروع الصهيوني.

---

[٢٢] منها مثلًا: "مشروع بيلين – أبو مازن"، و"مشروع الفرر ١٩٩٤"، و"مشروع شر وسغي ٢٠٠٠"، و"مشروع الانفصال أحادي الجانب" ليهود باراك، و"مشروع عوزي ديان". وهي مشاريع تدعو للتنازل عن الأغوار بعد تطبيق خطة فصل تمتد من جبال نابلس والخليل وتحافظ على أمن المستوطنات. انظر: نحاس، ص ٦٢.

[٢٣] ياسر زعاترة، "العرب ومشروع كيري"، **الدستور** الأردنية، ٢٠١٤/١/٩.

[٢٤] للمزيد، انظر: "مشروع كيري لحل قضية الأغوار: إدارة إسرائيلية أردنية فلسطينية مشتركة"، **القدس**، ٢٠١٣/٥/٣١، انظر:

http://www.alquds.com/news/article/view/id/440964

خلاصة

شـكّلت منطقة غور الأردن عقبةً في طريق المفاوضـات الفلسـطينية – الإسـرائيلية؛ إذ لا تزال الترتيبات الأمنية بشـأن هذه المنطقة تأخذ اهتمامًا وبعدًا كبيرين عندما يتعلق الأمر بالحديث عن قضـايا الحل النهائي للصـراع الفلسـطيني – الإسـرائيلي. ويطالب الوفد الفلسـطيني بأن تكون منطقة غور الأردن جزءًا من أراضـي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وبهذا يتعين أن تشكّل الحدود الشرقية للدولة الفلسـطينية المسـتقبلية. بينما تتذرع الحكومة الإسـرائيلية بالمخاوف الأمنية، وتصـرّ على فرض سـيطرتها على الحدود مع الأردن. وها هي تحاول الإقدام على مثل هذه الخطوة من خلال مقترح مشروع قانون ضم مستوطنات الأغوار والذي لا يمكن قراءته – على الرغم من عدم إمكانية إقراره بشكل رسمي – بمعزلٍ عن سـياسـات الحكومة اليمينية التي يقودها نتنياهو لإحباط المقترحات الأميركية بشـأن الترتيبات الأمنية في الأغوار، والتي سـتأتي في سـياق أي تسـوية، وتتسـق مع موقف إسـرائيلي ينادي بدولة فلسـطينية حدودها الجدار العازل ومن دون القدس وغور الأردن. ويعدّ هذا دليلًا على أنّ إسرائيل تستخدم المفاوضات كغطاء فحسب لمشاريع الاستيطان والضم والتهويد، وتسوق مبررات السيطرة عليها من خلال "تكتيكات كلاسيكية" تفضـي في النهاية إلى خلق وقائع على الأرض تخدم مصـالحها وحسـاباتها وهواجسـها الأمنية، وهو ما يكشف الأبعاد الحقيقية لجوهر التسوية حسب الفهم الإسرائيلي.